لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية
Committee for Resolution of Securities Disputes

قرار لجنة الفصل النهائي

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
44/53	4149/ل/د1/2022م لعام 1444هـ	1444/05/14هـ الموافق 2022/12/08م
نوع الدعوى	**التصنيف**	**سبب النهائية**
مدنية	استغلال محفظة	فوات موعد الاستئناف

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أنَّ المدعية تقدمت إلى اللجنة في تاريخ 1444/02/11هـ بصحيفة دعوى ضد الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "شكواي هي/ أنا لدي محفظة في الشركة المدعى عليها فيها أسهم من شركات متنوعة أدخل تداول بشكل يومي اطلع على السوق والأسعار، وفي يوم 2022/05/31 دخلت ولم أجد أسهم لشركتين: شركة (أ) (1,000) سهم بمعدل شراء (88,400) ريال تم شراؤها في تاريخ 2022/04/28، و(2,420) سهم شركة (ب) بمعدل شراء (50,670) ريال تم شراؤها في تاريخ 2022/04/28، وكانت موجودة لها شهر تقريباً في المحفظة، اتصلت مباشرةً بالشركة المدعى عليها لمعرفة السبب وإذا فيه مشكلة في المحفظة دخل الموظف على محفظتي وقال ما عندي أي مشكلة سألته عن الأسهم المفقودة قال لا تظهر عندي قلت له هذه مشكلتي أسهمي مفقودة ومحفظتي ما عليها مشاكل وظاهر لك أنها تمام! طلب مني كشف حساب لمعرفة أين الأسهم ورفع شكوى ليتم الحل، طلع في كشف الحساب مكتوب عند الأسهم المفقودة سحب أسهم، رفعت شكوى عندهم ورفعت شكوى في هيئة سوق المال، وطلبت منهم معرفة من قام بسحب الأسهم ورجوع محفظتي مثل ما كانت بنفس معدل الشراء أو تعويضي عنها بمبلغ بنفس معدل شرائي للأسهم المفقودة وطلبت منهم شرح مفصل لما حدث وبعد شهرين ونص تقريباً من الشكوى في تاريخ 2022/07/14 وفي أقوى نزول لسوق الأسهم في آخر أسبوع قبل إجازة عيد الأضحى والمعروف أن سوق الأسهم يكون في نزول قبل الإجازات تفاجأت برسائل تصلني على الجوال بإيداع مبلغ من الشركة المدعى عليها في حسابي الاستثماري، وتنفيذ عمليات شراء للأسهم دون أخذ موافقتي مع العلم بأني كنت واضحة جداً معهم في المكالمات ورفضت تنفيذ أي عمليات شراء أسهم بدون موافقتي وتم تجاوزهم لي وتعديهم على محفظتي واشتروا لي (1,000) سهم في شركة (أ) بمعدل شراء (60,900) ريال و(2,420) سهم شركة (ب) بمعدل شراء (35,525) ريال. وكأن المحفظة ليس لها مالك! واتصلوا علي وقالوا تم إغلاق الشكوى وهذا الحل الوحيد طلبت إرجاع فارق المبلغ كاش أو أسهم وقال مستحيل وهذا الحل إجباري بدون أخذ موافقتك! وقال أنا متصل عشان أبلغك إنه تم إغلاق الشكوى لدينا، طلبت منه تتبع للأسهم المفقودة ومعرفة من قام بسحبها وبيعها ولم يتم الجواب

الواضح وكان التبرير بأن سوق المال كان مسوي لي إيقاف في تداول! مع العلم أني في نفس اليوم اللي حصل فيه سحب الأسهم اتصلت عليهم والموظف قال لي ما فيه أي مشكلة في حسابي لديهم والمكالمة مسجله لديهم وتثبت ذلك. وحتى لو كان تداول مسوي لي إيقاف المفروض إن المحفظة لا تتضرر وقلت لهم إذا كنتم يا الشركة المدعى عليها غير متسببين في المشكلة فلماذا يتم إيداع مبلغ وشراء أسهم من قبلكم لي دعوا المتسبب يقوم بالحل. مع العلم بأن اليوم اللي حصل فيه سحب الأسهم واختفائها كانت قيمتها أعلى بكثير من اللي قاموا بشرائه لي. فقدت أسهم معدل شرائها كان (139,070) وتم شراء لي بديل لها بمعدل (96,424)، قالوا أنت فقدتي أسهم ترجع أسهم. بدون النظر بكم كنتِ دافعة عليها. أنا محفظتي لديهم فيها أسهم لشركات أخرى اشتريتها بقيمة تتجاوز 400 ألف هل ممكن يجي يوم أفقدها ويشترون لي في وقت نزول السوق بقيمة أقل من شرائي لها ويقولون هذا اللي لك وين الأمان على المحفظة؟ وليس من حقهم دخول محفظتي وتنفيذ عمليات شراء بدون موافقتي، سحبهم للأسهم خطاء منهم، وشرائهم للأسهم بدون موافقتي خطأ ثاني، قاموا بتصحيح الخطأ بخطأ آخر ما حدث منهم أشعرني بالقهر والغبنة، حتى شكواي عند هيئة سوق المال لم ترد عليها الشركة المدعى عليها إلا بعد أكثر من شهرين عندما تم الانتهاء من تنفيذ عمليات شراء الأسهم وكان ردهم على الهيئة أنهم سحبوا أسهم ترجع أسهم ورفضت إغلاق الشكوى لدى الهيئة. المستندات: كشف حساب يوضح سعر وتاريخ شرائي للأسهم وسعرها وتاريخ يوم السحب. ورسائل إيداع وتنفيذ شراء بمبلغ مختلف عن شرائي ومختلف أيضاً وأقل بكثير عن يوم سحبها واختفائها غير مهتمين لخسارتي. وإشعار تنفيذ أمر الشراء رقم (- -) رمز الشركة (- -) (شركة (أ)) بكامل الكمية (1,000) وبسعر (60.9) بقيمة (60,900.0) ريال وعمولة (94.4) ريال وضريبة القيمة المضافة (11.42) ريال لرقم المحفظة (- -) في 2022/07/14 10:47:51. وإشعار تنفيذ أمر الشراء رقم (- -) رمز الشركة (- -) (شركة (ب)) بكامل الكمية (2,420) وبسعر (14.68) بقيمة (35,525.6) ريال وعمولة (55.06) ريال وضريبة القيمة المضافة (6.67) ريال لرقم المحفظة (- -) في 2022/07/14 10:47:08. الطلبات: أولاً: مستند يوضح فيه كشف لتتبع الأسهم المفقودة من الجهة المختصة بذلك لدى الشركة المدعى عليها لمعرفة من قام بسحب أسهمي وهل هي مشكلة تقنية؟ لأني طلبت منهم التواصل مع الجهة المختصة لمناقشتهم ومعرفة بالضبط من قام بسحب أسهمي واخفائها ولماذا الشركة المدعى عليها لا تستطيع تتبعها وتم الرفض، وإذا هي مشكلة تقنية يتم تعويضي عنها وعن الخسائر اللي تسببت لي فيها. ثانياً: رجوع معدل شراء الأسهم كما كان بمعنى شراء أسهم بقيمة (88,400) ريال في شركة (أ) بغض النظر عن العدد وشراء أسهم شركة (ب) بمعدل (50,670) ريال أو تعويضي عنها نقداً. ثالثاً: تعويض عن المشاكل التي حصلت في محفظتي بسبب الشركة المدعى عليها، تركهم لمشكلتي معلقة شهرين تسبب لي بخسائر مالية أنا لدي قرض شخصي من البنك، أسدد من أرباح الأسهم أو بيع أسهم عند الحاجة لتسديد الأقساط واحتجت بيع أسهمي في تلك الفترة ولم تكن موجودة، كان فيه عقار أريد تملكه بقرض عقاري ولم أستطيع دفع الدفعة الأولى لان

وقتها كانت أسهمي مفقودة والمشكلة معلقة. رابعاً: تعويض عن المشاكل الصحية بسبب ارتفاع ضغطي وانهياري عصبياً بسبب ما حدث لأني في كل مرة اتصل عليهم من حدوث المشكلة إلى أن تم إغلاقها كان ردهم لي بكل برود أنه للحين ما يعرفون سبب اللي حدث وينتظرون رد من الجهة المختصة وطلبت منهم تحويلي للجهة المختصة ليتم شرح وتوضيح الأسباب منهم ورفضوا ذلك وكان هذا الشيء يقلقني كثيراً أسهم مفقودة بمبلغ كبير وما فيه شرح أو توضيح مما تسبب لي بمشاكل نفسية وعصبية ناتجة عن قلة النوم والضغط النفسي بسبب القهر والقلق والتفكير بالأسهم المفقودة والأسباب المجهولة وعدم توضيح الأسباب وجهل في الإجراءات والحلول. أرجو منكم النظر في الأمر واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وفق أحكام النظام والقانون، بحيث يمكنكم الحكم على ما ترونه".

وفي تاريخ 1443/02/17هـ تم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من صحيفة الدعوى، مع طلب الإجابة عنها.

وفي تاريخ 1444/03/06هـ وردت الدائرة مذكرة جوابية من الممثل النظامي للشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "إشارةً إلى الموضوع أعلاه وإلى ما جاء في لائحة دعوى المدعية المقامة ضد موكلتي الشركة المدعى عليها ('الشركة') والتي تشير إلى اختفاء عدد (1,000) سهم من أسهم شركة (أ) وعدد (2,420) سهم من أسهم شركة (ب) وذلك من تاريخ 31 -05 -2022م حتى تاريخ 14 -07 -2022م، وتطالب على إثر ذلك بتعويضها عن الأضرار التي تعرضت لها. وعليه، فإننا نوجز لمقام اللجنة ردنا على ما جاء في لائحة الدعوى بالآتي: أولاً: أن كمية الأسهم محل الدعوى كانت مودعة في محفظة العميلة حتى تاريخ 31 -05 -2022م وكانت تستطيع التصرف بها حتى بداية ذلك التاريخ. ثانيًا: أن اختفاء كمية الأسهم المذكورة كانت بسبب أن محفظة العميلة مغلقة بمركز إيداع ونشطة لدى الشركة، وقد ظهرت هذه الإشكالية بسبب نظام التسوية الجديد (T+5) المصاحب لمشروع ما بعد التداول، حيث أنه في نظام التسوية السابق، كانت عملية شراء الأسهم المسواة تودع في محفظة المشتري حتى وإن كانت المحفظة مغلقة في مركز إيداع. ثالثاً: كانت الشركة بين خيارين لحل إشكالية العميلة، فإما أن يتم مخاطبة الجهات الرسمية ليتم نقل الأسهم لمحفظة العميلة دون تنفيذ صفقة (وكان لهذا الخيار أن يستغرق مدة طويلة) أو أن يتم شراء أسهم من السوق وتعويض العميلة عن الكمية المفقودة، وهذا ما قد تم كأسرع إجراء تصحيحي ممكن في ذلك الوقت. رابعًا: أشارت المدعية في دعواها إلى أنها تطالب الشركة بإعادة الأسهم إلى محفظتها وهذا ما قد تم، أما بخصوص مطالبتها بإرجاع كمية الأسهم محل الدعوى بنفس تكلفة الشراء، فهذه مطالبة جائرة، إذ أنه من المعلوم لمقام اللجنة بأن قيمة الأسهم متغيرة على مدار ساعات التداول، فكيف للمدعية أن تطالب بإعادة الأسهم بنفس قيمتها وقيمتها متغيرة صعودًا ونزولًا على مدار ساعات التداول؟ أخيرًا، يتضح جليًا لمقام اللجنة بأن عملية فقد كمية الأسهم محل الدعوى كانت لأسباب لا يد للشركة فيها وخارجة عن إرادتها. كما أنه من المعلوم لمقامكم بأن الأسهم في هذه الحالة تعتبر من المثليات وقد قامت الشركة بتعويض العميلة عن الكمية المفقودة بمثلها بعد اتضاح سبب فقدان الأسهم، الأمر

الذي تنتفي معه الخصومة. وبناءً لما تقدم وتأسيسًا عليه، فإن الشركة تطلب من مقام اللجنة الآتي: 1. إصدار قرارها برد الدعوى لعدم قيامها على أساس قانوني صحيح. 2. رفض جميع ما ذكر من طلبات".

وفي تاريخ 1444/03/06هـ تم تزويد المدعية بنسخة من هذه المذكرة، مع طلب الإجابة عنها.

وفي تاريخ 1444/03/06هـ وردت الدائرة مذكرة جوابية من المدعية، جاء فيها ما نصه: "أولاً: بخصوص ردهم بأن الأسهم كانت موجودة إلى تاريخ 2022/05/31، وأني أستطيع التصرف فيها أنا أعلم ذلك وكنت أبيع وأشتري حسب حاجتي الشكوى المقدمة ضدهم بخصوص المدة التي بعد تاريخ 2022/05/31 إلى 2022/07/14 أي ما يقارب شهرين ونصف لم أكن أستطيع التصرف فيها. ثانياً: بخصوص ردهم بأن كان هناك خيارين لحل إشكالية العميلة لماذا لم يتم اطلاعي وإخباري بها لأختار الأنسب لي، قاموا بإيداع وتنفيذ الشراء دون موافقتي أو اطلاعي. ثالثاً: بخصوص ردهم بأني طلبت مطالبة جائرة بطلب إرجاع نفس كمية الأسهم بنفس تكلفة الشراء! الطلب كان واضح في الدعوى وهو رجوع نفس تكلفة الشراء بغض النظر عن كمية الأسهم أو تعويضي عنها نقداً لأني أعلم ولا يجهلني بأن قيمة الأسهم متغيرة وليست ثابتة وقد تكون أعلى وستكون خسارة عليهم شرائها بالسعر الأعلى وإذا كانت أقل من شرائي ستكون الخسارة علي أنا لذلك طالبت برجوع التكلفة. وبخصوص ردهم ومطالبتهم برفض جميع الطلبات ورفض التعويضات، أنا أطلب من مقام اللجنة تطبيق قانون التعويضات في مثل هذه القضايا".

وفي تاريخ 1444/03/10هـ تم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة، مع طلب الإجابة عنها.

وفي تاريخ 1444/03/13هـ خاطبت الدائرة المدعية بطلب الآتي: "1. كشف للحساب الاستثماري المربوط بمحفظتكم لدى الشركة المدعى عليها؛ بحيث يوضح الرصيد النقدي الافتتاحي والختامي واليومي وجميع عمليات الشراء والبيع والإيداعات والسحوبات وتوزيعات الأرباح النقدية خلال الفترة من تاريخ 2022/05/30م حتى تاريخ 2022/07/15م. 2. كشف يوضح موجودات محفظتكم لدى الشركة المدعى عليها وحركة المحفظة من بيع وشراء وأي تغيرات طرأت على الأسهم خلال الفترة من تاريخ 30 /2022/05م حتى تاريخ 2022/07/15م".

وفي تاريخ 1444/03/15هـ وردت الدائرة مذكرة جوابية من المدعية، جاء فيها ما نصه: "الموضوع: هو الرد على طلبكم بتوفير كشف الحساب، حاولت أخذ كشف الحساب من الموقع ولم أستطيع تواصلت مع الشركة المدعى عليها وقال بأنها مشكله تقنية في الموقع وطلبت منهم كشف الحساب وتم إرساله لي من قبلهم، طلع لي في موقعهم كشف الأسهم فقط سيتم إرفاقهم جميعاً، جميع عمليات سحب الأسهم وإيداع المبالغ المالية وسحبها والشراء التي حصلت خلال هذي الفترة كانت من الشركة المدعى عليها لم أقوم بأي عملية من حدوث سحب وحتى تاريخ 2022/07/15".

وفي تاريخ 1444/03/17هـ وردت الدائرة مذكرة جوابية من وكيل الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "إشارةً إلى الموضوع أعلاه وإلى تعقيب المدعية على لائحة ردنا المؤرخة 06 -03 -144هـ الموافق 02 -10 -2022م فإننا نوجز لمقام اللجنة ردنا على ما جاء فيها بالآتي: أولاً: نود التأكيد بأن موكلتي تتمسك بكافة الدفوع والطلبات المذكورة في لائحة ردها سالفة الذكر. ثانيًا: لقد تم إشعار العميلة بنية الشركة بالقيام بالعملية التصحيحية من خلال مكالمة مسجلة، مما ينفي مزاعمها بعدم عملها عن نيتنا بالقيام بتلك العمليات التصحيحية. ثالثاً: لا زالت العميلة تطالب بإعادة الأسهم بنفس تكلفة الشراء معللةً ذلك الطلب بتعرضها لخسارة مالية جراء قيامنا بالعمليات التصحيحية، وفي حقيقة الأمر لا توجد خسارة مالية تعرضت لها المدعية، إذ أن موكلتي قد قامت بتعويض العميلة عن كمية الأسهم مع تحملها لكافة العمولات وفرق السعر الناتج عن العملية التصحيحية، وإيداع المبلغ النقدي الفائض (3693.9) ريال الناتج عن فرق السعر في العمليات التصحيحية في حسابها الاستثماري. أخيرًا، نود التأكيد لمقام اللجنة على كافة الطلبات المقدمة منا مسبقاً، وهي إصدار اللجنة قرارها برد دعوى المدعية لعدم قيامها على سند قانوني صحيح".

ولاستكمال جوانب الدعوى، سبق للدائرة مخاطبة شركة تداول السعودية (تداول) في تاريخ 1444/03/10هـ بطلب تزويدها بكشف حركة محافظ المدعية على سهم شركة (أ) وعلى سهم شركة (ب) من تاريخ 2022/05/30م إلى تاريخ 2022/17/16م، فوردت الدائرة إفادتها في تاريخ 1444/03/28هـ متضمنة المطلوب.

وفي ضوء ما سبق، وبناءً على المادة (65) من نظام المرافعات الشرعية التي نصت على أن تكون إجراءات نظر الدعوى والمرافعة فيها كتابةً، قررت الدائرة الاكتفاء بما تم تقديمه، وحجز الدعوى للدراسة والمداولة؛ تمهيداً لإصدار قرار فيها.

الأسباب

حيث إنَّ موضوع الدعوى هو خلاف بين مستثمرة ووسيط (مؤسسة سوق مالية) بشأن سحب أسهم من محفظة المدعية، فإن هذه الدعوى تُعَدُّ من الدعاوى التي تدخل في اختصاص اللجنة المقرر بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/30 والتاريخ 1424/06/02هـ وتعديلاته.

ومن حيث الموضوع، فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابات الطرفين بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، تبيَّن لها أن دعوى المدعية تتمثل في أن الشركة المدعى عليها قامت في تاريخ 2022/05/31م بسحب (1,000) سهم في شركة (أ) و(2,060) سهماً في شركة (ب) من محفظة المدعية لديها دون إذن، ولم تتمكن المدعية من التصرف في هذه الأسهم حتى تاريخ 2022/07/14م، وتطلب تعويضها عن الأضرار التي تعرضت لها من جراء ذلك، ودفعت الشركة المدعى عليها بأن محفظة المدعية مغلقة لدى مركز إيداع مما أدى إلى اختفاء الأسهم من محفظة المدعية، وقامت في تاريخ 2022/07/14م بتصحيح وضع المحفظة من خلال شراء ذات عدد الأسهم، وتطلب رد الدعوى، وذلك على النحو الوارد في الوقائع.

وباطلاع الدائرة على ملف الدعوى، وما قُدِّم فيه من مستندات، وعلى إفادة شركة السوق المالية تداول، تبيَّن لها أن الشركة المدعى عليها قامت في تاريخ 2022/05/31م وحتى تاريخ 2022/07/14م بسحب (1,000) سهم من أسهم شركة (أ) و(2,060) سهماً من أسهم شركة (ب) من محفظة المدعية الاستثمارية، وهو الأمر الذي لم تنكره الشركة المدعى عليها، وحيث لم تقدِّم الشركة المدعى عليها ما يدفع عنها المسؤولية عن سحب الأسهم، ومنعها من التصرف فيها خلال الفترة المشار إليها أعلاه، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى ثبوت خطأ الشركة المدعى عليها.

وحيث إنه يقع على عاتق الشركة المدعى عليها بوصفها مؤسسة سوق مالية الالتزام بممارسة أعمالها بمهارة وعناية وحرص، واتخاذ جميع الوسائل المعقولة لتنظيم شؤونها بمسؤولية وفعالية، واعتماد سياسات ونظم ملائمة لإدارة المخاطر، كذلك يجب عليها الالتزام بمعايير سلوك ملائمة في السوق، وترتيب الحماية الكافية لأصول عملائها، وذلك بموجب الفقرات الفرعية (2، 3، 5، 6) من الفقرة (ب) من المادة (الخامسة) من لائحة مؤسسات السوق المالية.

وحيث إن المسؤولية لا تقوم إلا بتوافر أركانها الثلاثة؛ من خطأ، وضرر، وعلاقة سببية تربط بينهما، ومتى توافرت هذه الأركان قامت المسؤولية ورُتبت آثارها المتمثلة في تعويض المتضرر.

وحيث يحق للدائرة بموجب النظام إصدار قرار بالتعويض، ولا يتأتى لها مباشرة هذا الاختصاص ما لم تكن لها سلطة تقدير التعويض الجابر للضرر، وذلك بحسب كل حالة وما يكتنفها من ظروف وملابسات، فقد قدرت الدائرة تعويض المدعية عن المنع من التصرف في الأسهم محل الدعوى بغير وجه حق، بالنظر إلى متوسط سعر السهم خلال الفترة من تاريخ منعها من التصرف في أسهمها حتى تاريخ تمكن المدعية من التصرف، محسومًا منه متوسط سعر السهم يوم التمكن، أو سعر بيع المدعية للأسهم إذا تم البيع يوم التمكن، وضرب الناتج في عدد الأسهم، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أسهم شركة (أ):

التعويض عن الحرمان من التصرف بالأسهم خلال الفترة من تاريخ 2022/05/31م إلى 2022/07/13م	
عدد الأسهم	1,000
متوسط سعر السهم من تاريخ المنع حتى تاريخ التمكن من التصرف	69.51
متوسط سعر السهم يوم التمكن (2022/17/14م)	59.94
الفارق	9.57
التعويض	9,570.00

ثانياً: أسهم شركة (ب):

التعويض عن الحرمان من التصرف بالأسهم خلال الفترة من تاريخ 2022/05/31م إلى 2022/07/13م	
عدد الأسهم	2,420
متوسط سعر السهم من تاريخ المنع حتى تاريخ التمكن من التصرف	17.01
متوسط سعر السهم يوم التمكن (2022/17/14م)	14.54
الفارق	2.47
التعويض	5,977.40

وحيث ثبت للدائرة من الكشوفات والسجلات المقدمة ومما ورد من شركة تداول السعودية (تداول) أن الشركة المدعى عليها قامت في تاريخ 2022/07/14م بإيداع مبلغ في محفظة المدعية بغاية إعادة شراء ذات كمية الأسهم محل الدعوى، وأنها بعد إتمام عملية الشراء تبقى في محفظة المدعية فائض نقدي قدره (3,861.45) ريال، الأمر الذي تكون معه المدعية مستحقة لتعويض قدره أحد عشر ألفاً وستمائة وخمسة وثمانون ريالاً وخمس وتسعون هللة (11,685.95)، وذلك على النحو المفصل أدناه:

الشركة	مبلغ التعويض
شركة (أ)	9,570.00
شركة (ب)	5,977.40
يخصم فائض المبلغ النقدي المودع في حساب المدعية	(3,861.45)
إجمالي التعويض	11,685.95

أما دفع الشركة المدعى عليها بأن سبب سحب أسهم المدعية يعود لكون محفظتها غير نشطة لدى مركز إيداع، فيجاب عنه بأن الفقرة (7) من المادة (الحادية والأربعين) من قواعد مركز إيداع الأوراق المالية نصت على: "يجب على عضو الحفظ تحديث بيانات المستثمر في نظام الإيداع والتسوية وفق الآلية التي يحددها مركز الإيداع"، كذلك نصت الفقرة (1) من المادة (الثالثة والأربعين) من ذات القواعد على: "يجب على عضو الحفظ اتخاذ الإجراءات اللازمة لفتح حسابات مركز الإيداع لعملائه، والإشراف عليها، والتأكد من صحة العمليات التي تجري عليها وفق أحكام هذه القواعد"، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى الالتفات عن هذا الدفع.

وأما طلب المدعية تعويضها عن الفرق بين سعر شرائها للأسهم وسعر شراء المدعى عليها، فيجاب عنه بأنه لم يثبت الدائرة تضرر المدعية من ذلك، فضلاً عن أن الدائرة انتهت في قرارها إلى تعويض المدعية عن حرمانها من التصرف في أسهمها خلال الفترة محل المنازعة، الأمر الذي تلتفت معه عن هذا الطلب.

وأما باقي طلبات المدعية، فإن الدائرة لم تجد أنها منتجة في الدعوى، مما يتعين معه الالتفات عنها.

ولما تقدَّمَ مِن أسبابٍ، وبعدَ المداولةِ نظاماً، قَرَرت الدائرة الآتي:

أولاً: إلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للمدعية مبلغاً قدره أحد عشر ألفاً وستمائة وخمسة وثمانون ريالاً وخمس وتسعون هللة (11,685.95).

ثانياً: رفض ما عدا ذلك من طلبات.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.